

Distr.: General
27 July 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 26 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن سيُجري، برئاسة الهند، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "تعزيز الأمن البحري: أهمية التعاون الدولي"، في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"، ستُعقد عبر التداول بالفيديو يوم الإثنين، 9 آب/أغسطس 2021، الساعة 8:00 (التوقيت الصيفي لشرق الولايات المتحدة).

وبغية توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت الهند مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

والدول الأعضاء والمراقبون الراغبون في المشاركة مدعوون إلى تقديم بيان خطي من نحو 500 كلمة عبر النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين eSpeakers على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE+ (انظر الضميمة).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ت. س. تيرومورتي



مرفق الرسالة المؤرخة 26 تموز/يوليه 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن موضوع "تعزيز الأمن البحري: أهمية التعاون الدولي"

إن اتباع نهج شامل إزاء الأمن البحري شرط ضروري لحماية مصالحنا المشتركة المتصلة بالرخاء والأمن، لأن ذلك يحمي ويدعم بفعالية الأنشطة المشروعة ويتيح، في الوقت نفسه، مواجهة التهديدات الناجمة عن الأعمال العدائية وغير القانونية والخطيرة التي تُنفَّذ داخل المجال البحري، سواء كانت جارية حالياً أو ناشئة.

ورغم عدم وجود تعاريف مقبولة عالمياً لمصطلحي "الجريمة البحرية" و "الأمن البحري"، فقد اعترف الأمين العام السابق بان كي - مون، في تقريره لعام 2008 المعنون "المحيطات وقانون البحار"، بأن الأعمال الإرهابية التي تمس النقل البحري والمنشآت المقامة على المياه الساحلية؛ والقرصنة والسطو المسلح في البحر؛ والاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وإلحاق الضرر المتعمد وغير المشروع بالبيئة البحرية تشكل خطراً يهدد حياة الإنسان وسلامته في البحر والبر على حد سواء، وكذلك النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدول الساحلية وغير الساحلية على حد سواء.

وأصدر مجلس الأمن أيضاً عدة قرارات بشأن جوانب مختلفة من الأمن البحري والجرائم المتصلة به. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى القرارين 1772 (2007) و 1816 (2008) المتصلين بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وكذلك إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 25 نيسان/أبريل 2016 (S/PRST/2016/4) المتصل بالقرصنة في خليج غينيا؛ والقرارين 1526 (2004) و 1735 (2006) بشأن الإرهاب؛ والقرارين 1540 (2004) و 1718 (2006) المتصلين بعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، نظم المجلس في 5 شباط/فبراير 2019 أول مناقشة مفتوحة له بشأن "الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر بوصفها تهديداً للسلام والأمن الدوليين". وأثناء هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك المناقشات السابقة، تم تسليط الضوء على أنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلها المجلس لمعالجة هذه المسائل، توجد مجالات يمكن أن يوليها المجلس مزيداً من الاهتمام.

الطابع العابر للحدود الوطنية للجريمة البحرية وللأخطار التي تهدد الأمن البحري. إن أعالي البحار، بحكم تعريفها، هي بيئة عابرة للحدود الوطنية، حيث تكون الدولة جهة فاعلة من بين العديد من الجهات الفاعلة الأخرى. وفي هذا السياق، لا بد من أن تشارك في إدارة الجرائم البحرية والأخطار التي تهدد الأمن والاستقرار مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة ومن القطاعات، ومن بينها الدول الساحلية المعنية، ودول العلم، والمجتمعات المحلية، وجماعات الصيادين، والمصالح المتعددة الجنسيات المعنية بالنقل البحري أو صيد الأسماك، وقطاعات استخراج الموارد والقطاعات السياحية، وأحياناً، شركات الأمن الخاصة. وهكذا فإن الطابع العابر للحدود الوطنية والمنتقل للجرائم البحرية يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات متفق عليها لمواجهة تلك الجرائم. وقد سعى المجتمع الدولي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الاتفاقيات والصكوك. ولكن يصعب تحقيقه لأن الإجراءات التي تتخذها الدول عملاً بتلك الصكوك تعتمد على تنفيذ الدول للتدابير المنصوص عليها.

ضرورة التوعية بالمجال البحري. تمثل التوعية بالمجال البحري جانبا رئيسيا من جوانب اتباع نهج شامل إزاء الأمن البحري. ويمكن تحقيق الهدف المتعلق بالتوعية بالمجال البحري من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات والاستخبارات وتعميمها على صانعي القرارات، وتطبيق المعارف الوظيفية والتشغيلية في سياق مكافحة التهديدات المعروفة والمحتملة. ويشكل التعاون والاتصال بشكل وثيق بين الحكومات والقطاع الخاص أداة حاسمة لتعزيز الوعي بالمجال البحري.

الإطار الدولي للأمن البحري. إن أصحاب المصلحة في المجال البحري يدركون أن القانون البحري مهم لتحقيق الأمن البحري فعلا. ويمكن أحد التحديات الصعبة حتى الآن في كيفية إيجاد حل للتضارب والثغرات القائمة بين مختلف مستويات وأنواع القوانين. وقد اعتمدت المنظمة البحرية الدولية في عام 2004 المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية التي تتضمن إطارا موحدًا ومتسقًا لتقييم المخاطر، يمكن الحكومات من موازنة تدابير حماية السفن والمرافق المرفئية مع التغييرات التي تطرأ على التهديدات المحدقة بها، وخطة العمل المتعلقة بمعالجة مسألة النفايات البلاستيكية البحرية الناجمة عن السفن.

وتتفق الجهات المعنية بالمجال البحري عموما على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنظم جميع المسائل البحرية الدولية، توفر إطارا مناسبًا للتصدي للتحديات الناشئة في مجال الأمن البحري. ولضمان فعالية إطار الاتفاقية يجب تنفيذ الأحكام والمعايير المبينة في الاتفاقات القائمة على الصعيد الوطني.

كما قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم بنشاط إلى الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعال للصوصك الدولية المتصلة بالتصدي للجرائم البحرية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد ساهم المكتب في بناء القدرات في مجالي القضاء وإنفاذ القانون بتعزيز القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي، وكذلك بتوطيد التعاون الدولي.

ومع ذلك، ليس في وسع أي كيان بمفرده أن يكافح الجريمة المنظمة في البحر. ولذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تعزز التنسيق والتعاون فيما بينها، مما يعزز الاستجابة الشاملة للجريمة البحرية، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تطوير آليات للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن البحري. في إطار مواجهة التحديات المشتركة المتصلة بجدول أعمال الأمن البحري، تم إطلاق عدة آليات ومبادرات تنظيمية جديدة تهدف إلى تنسيق الإجراءات المتخذة لمواجهة التحديات المشتركة. ولا تراعي تلك الآليات الفوارق التقليدية بين الجهات المدنية والعسكرية وبين القطاعين العام والخاص، وهي تضم جهات فاعلة تشمل القوات البحرية والمصالح المعنية بالنقل البحري وشركات الأمن العسكري الخاصة.

وتضم الآليات التي تحاول التصدي لمختلف التحديات المتصلة بالأمن البحري جهات من بينها فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، واتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا، والندوة البحرية للمحيط الهندي، ومنتهى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، وبرنامج الأمن البحري، والندوة البحرية لغرب المحيط الهادئ، ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك، ومدونة ياوندي لقواعد السلوك، ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، ولجنة المحيط الهندي.

ويتزايد التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء على أن الوصول إلى أعالي البحار، باعتباره جزءاً من المشاعات العالمية، ينبغي أن يكون حراً ومفتوحاً وشاملاً للجميع. وتستند هذه الرؤية إلى نظام قائم على القواعد يجب أن يُطبَّق بالتساوي على جميع الدول، بغض النظر عن حجمها وقوتها، مع إيلاء الاحترام الواجب للسيادة والسلامة الإقليمية للدول، وفي ظل التشاور والحكم الرشيد والشفافية والجدوى المالية والاستدامة البيئية. ويكفل هذا النظام تمتع جميع الدول بإمكانية استخدام المشاعات العالمية، على قدم المساواة مع غيرها، باعتبار ذلك حقاً يضمنه القانون الدولي، من أجل تحويل المسالك البحرية إلى مسارات نحو ازدهار الجميع وممرات للسلام. وهو يعزز حرية الملاحة في أعالي البحار والتخليق فوقها، والتجارة المشروعة دون عوائق، والتسوية السلمية للمنازعات البحرية وفقاً للقانون الدولي.

أهمية التعاون الدولي

- لا توجد دولة واحدة قادرة على السيطرة على الأصول أو الموارد أو الأماكن التي تتبع منها التهديدات عبر الوطنية المحدقة بالأمن العالمي.
- لا يمكن للقدرات العسكرية وحدها إيجاد حل للتحديات التي يواجهها الأمن البحري، بل إن التوصل إلى فهم شامل للترابط المحتمل بين مكافحة الجرائم البحرية والاقتصاد الأزرق وسلامة البيئة البحرية شرط أساسي للتنسيق والتعاون بين مختلف الوكالات المعنية بالأمن البحري والجهات الفاعلة في هذا الميدان.
- يكتسي تبادل المعلومات أهمية حاسمة لتحسين الإحاطة بالأحوال البحرية، الذي يشكل أبرز عامل "مضاعف للقوة" عند مواجهة التحديات الماثلة أمام الأمن البحري. ومن شأن تعزيز الترابط بين نظم المراقبة البحرية القائمة وتوسيع نطاق قابلية التشغيل البيئي، والجهود المبذولة لوضع تعريف أفضل لنطاق المعلومات التي يمكن تبادلها في هيكل مفتوح، أن تعزز الأمن البحري.
- من المرجح أن يوفر التعاون الإقليمي وبناء القدرات أكثر الأسس فعاليةً لإيجاد حلول دائمة وطويلة الأجل. وينبغي للدوائر البحرية الدولية أن تركز على أبرز المناطق التي يكون فيها مستوى الأمن البحري متدنياً أو منعدماً، وينبغي أن تعمل في إطار شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية للمساعدة على بناء القدرات المحلية المعنية بالأمن البحري.

هدف الجلسة. ستنجح الجلسة فرصة أمام الدول الأعضاء في مجلس الأمن لمناقشة التدابير التي ستتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء لوضع إطار يعزز تنسيق استجاباتها للتهديدات غير التقليدية المحدقة بالأمن البحري، وكذلك للأوضاع البحرية غير المسبوقة، والسبل التي تمكنها من احترام التزاماتها الإنسانية الفردية والجماعية بشكل أفضل عند التصدي للصعوبات التي تواجهها في البحر.

أسئلة إرشادية للدول الأعضاء

- 1 - ما الذي يمكن فعله للتصدي للعوامل المحفزة لارتكاب الجرائم البحرية ولانعدام الأمن بفعالية أكبر؟ وما هي التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز الاستجابة بشكل منسّق للجرائم البحرية؟

- 2 - كيف يمكن للدول الأعضاء أن تعزز قدراتها على تقييم التهديدات والجرائم الناشئة المتصلة بالأمن البحري، وأن تعزز عملية جمع البيانات والبحوث والتحليلات من أجل إرشاد سياسات منع الجريمة وتحليلات النزاعات ذات الصلة بشكل أفضل؟
- 3 - كيف يمكن للدول الأعضاء أن تلبّي بطريقة أفضل الحاجة إلى زيادة التعاون القضائي وتحسين اجتماعات التنسيق العملياتي والعمليات المشتركة الهادفة لمنع وقوع الجرائم البحرية والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها؟
- 4 - أي دور يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في إطار التصدي للجرائم البحرية وغيرها من التهديدات المحدقة بالأمن البحري؟
- 5 - كيف يمكن للدول الأعضاء أن تكفل احترام القوانين الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات البحرية؟
- شكل الجلسة.** سيتخذ هذا الحدث شكل مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى وسيُعقد تحت إشراف رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، يوم 9 آب/أغسطس 2021، الساعة 8:00 (التوقيت الصيفي لشرق الولايات المتحدة). وسيشارك أعضاء مجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو، وستتاح فرصة أمام الدول غير الأعضاء لتقديم بيانات خطية، سيتم تجميعها في إطار وثيقة رسمية.

مقدمو الإحاطات

- رئيسة مكتب الأمين العام التي ستمثل الأمين العام
- المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مذكرة إرشادية: تقديم البيانات الخطية

المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "تعزيز الأمن البحري: أهمية التعاون الدولي"

بمناسبة المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "تعزيز الأمن البحري: أهمية التعاون الدولي"، المقرر إجراؤها بواسطة التداول بالفيديو يوم 9 آب/أغسطس 2021، يمكن للوفود أن تقدم بيانات خطية عن طريق النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين (نظام eSpeakers).

وينبغي للدول الأعضاء الراغبة في ذلك أن تحيل بياناتها بصيغة "مايكروسوفت وورد" مشفوعة برسالة إحالة موقعة على النحو الواجب من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز تاريخ الجلسة، أي 9 آب/أغسطس 2021. وستُنشر البيانات في وثيقة رسمية جامعة لجميع المداخلات المقدمة في سياق المناقشة المفتوحة.

- ويُرجى من المندوبين أن يتصلوا بجهات الاتصال المعنية لتتيح لهم دخول النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين eSpeakers على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE+.
- ويستطيع المندوبون تقديم بيانات خطية بالنقر على التويب الفرعي المعنون eSpeakers تحت قائمة التويبات الخاصة بمجلس الأمن.

وللحصول على الدعم التقني المتعلق بتسجيلات دخول المستعملين وكلمات السر، يرجى الاتصال بمركز المساعدة الحاسوبية التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرقم 212-963-3333 أو عن طريق رسائل إلكترونية إلى missions-support@un.int.

ولتلقى إجابات على أسئلة أخرى بشأن المناقشة المفتوحة، يُرجى الاتصال بشعبة شؤون مجلس الأمن عبر البريد الإلكتروني على العنوان: dppa-scsb3@un.org.